

منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا : دراسة جيوسياسية.

The Sahel African region and its strategic importance in Africa: a geopolitical study.



د. قلاع الضروس سمير¹

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

تاريخ الإرسال: 2020/04/12 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

سنحاول في هذه الورقة المركزة على منطقة الساحل الإفريقي من خلال دراسة إيمولوجية، التطرق إلى إبراز الخصائص والمحددات الجغرافية، في محاولة لتدقيق هذا الحزام الأزماتي ودراسة السياق التاريخي للمنطقة، إضافة إلى توضيح الأهمية الإستراتيجية و الجيو-حضرية. وقصد إيضاح الخلفيات الأساسية لبروز الإشكالات الجيوسياسية سيتم توصيف البيئة الأمنية في المنطقة كالصراع العرقي الدائم بين قبائل المنطقة والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كضعف الأداء الديمقراطي، والذي أنتجه بدوره فواعل مهددة للأمن كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، وغاية هذه الدراسة هو تقديم صورة جغرافية وتاريخية و توصيفة أمنية عن أهم منطقة وأخطرها في القارة الإفريقية وهي منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي - الأمن والتنمية- الصراع - الإثنية - النفط - الديمقراطية.

Abstract:

In this paper focusing on the African Sahel region, we will try, through an ideological study, to highlight the characteristics and geographical determinants, in an attempt to check this crisis belt and study the historical context of the region, in addition to clarifying the strategic and geo-cultural importance. In order to clarify the basic backgrounds for the emergence of geopolitical problems, the security environment in the region will be described as a permanent ethnic conflict between the tribes of the region and economic, social and political fragility as a weak democratic performance, which in turn was produced by actors threatening security such as terrorism, organized crime and illegal immigration, so The aim of this study is to provide a geographical and historical picture and security descriptions of the most important and dangerous region on the African continent, namely the Sahel of Africa and the Sahara.

Keywords: The African Coast - Security and Development - Conflict - Ethnicity - Oil - Democracy.

¹د. قلاع الضروس سمير المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت Hakimsamir.3816@gmail.com

مقدمة:

كثير الحديث على منطقة لاقت إهتمام الباحثين والدارسين في العلوم السياسية والدراسات الأمنية ، مما جعلنا نطرح العديد من التساؤلات العلمية ، لما كل الإهتمام بهذه المنطقة؟ ولما كل التنافس على هذه المنطقة؟ هذا ما جعلنا نهتم من أجل البحث الإيمولوجي لهذه المنطقة التي تتمتع بخصوصيات طبيعية وبشرية وتاريخية وثقافية وسياسية مختلفة عن باقي مناطق الشمال الأفريقي أو المناطق الإفريقية جنوب الصحراء، وهذا ما يؤكد الواقع الملموس، والدراسات العلمية والأبحاث الكثيرة المنجزة حول المنطقة، ثم إن سكان الساحل الإفريقي أوالحزام الساحلي، رفضوا عبر التاريخ الوصاية السياسية من أي كان، وظل هؤلاء السكان متشبثون بممارساتهم السياسية وفق خصوصياتهم الثقافية الفريدة، ووفق التنظيمات السياسية التي توارثوها عن الأسلاف، كما يعتبر حزام الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذه المنطقة تحتل موقعا هاما في الساحة الدولية، ونظرا للإنتشار الواسع لكافة التهديدات سواء الكلاسيكية منها أو اللاتماثلية التي تمس الأمن على جميع مستوياته. وعليه تتمحور إشكالية الدراسة على سؤال جوهري وهو:

- إلى أي مدى يمكن فهم منطقة الساحل وأهميتها الإستراتيجية وتحليلها من بعدها الجغرافي والتاريخي و

الأمني والسياسي؟

وبناء على هذه الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذه الورقة من خلال الخطة البحثية التالية:

1- مقدمة:

2- إيمولوجية الساحل: قراءة في الأبعاد والمضامين.

2-1 البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

2-2 دول العمق الساحلي.

2-3 دول الحواف الساحلي .

2-4 الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل .

3- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي .

1-3 القدرات النفطية في الفضاء الساحلي الإفريقي.

3-2 الثروات المعدنية والزراعية الأخرى.

4- توصيف البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.

1-4 التوزيع الإثني في الساحل الإفريقي.

3-3 2-4 ضعف الأداء الديمقراطي.

3-4 3-4 الهشاشة الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي.

5- إستنتاجات الدراسة.

2- إيمولوجية الساحل: قراءة في الأبعاد والمضامين.

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء والشریط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط، كما أنها منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء، ولكن التناقضات الثقافية والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع الجيوإستراتيجي الهام ويرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات وأزمات الهوية وإشكالية الإندماج الوطني والخصائص الطبيعية القاسية، فضلا عن الثروات الطبيعية الهائلة التي يزخر بها الساحل الإفريقي

1-2 البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل على هذه المنطقة، فالدلالات الأولى لهذا المفهوم كانت تعني بالشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان، فالساحل هو ذلك الشريط أو القوس أو الهلال أو الحزام، ومنه فكل هاته التسميات مقبولة في الدراسة. تعد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية ذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا - السودان و منطقة القرن الإفريقي- إلى غربها -السنغال و جزر رأس الأخضر-، كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى، فالباحث "أندي بورجو" *Andre Bourgeot* يرى منطقة الساحل الإفريقي "بأنها عبارة عن صحراء وبشيمها بإقليم بدون حدود"¹، كما يسميها بعض الباحثين أيضا بالصحراء الكبرى، باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاء كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي إذ تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم.

وبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هذا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينا فاسو ونيجيريا وأجزاء من إريتريا وإثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم وبعرض من 350 إلى 500 كلم.

إضافة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر واحدة من أكبر المناطق في العالم إنكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية، التي تندرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر 9 ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا وبوركينا فاسو وجزء من السنغال بحيث تأخذ نسبة 70 بالمائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي إمتدادا إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب وإثيوبيا وإريتريا من الشرق والتي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى ومناخ شبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي².

وقد لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة إثنيا وعرقيا، وخرانا لبعض الموارد الباطنية والسطحية المتشابهة، بمعنى أنه رسمت هاته الأخيرة دورا مهما لجغرافية المنطقة بناء على الموقع والمناخ والثروات الطبيعية وسكان وطبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك هذا الحزام الإستراتيجي، وبلغت الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تغطي حوالي 30% من مساحة القارة الإفريقية.

الخريطة رقم 01: منطقة الساحل الإفريقي.



وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دورا كبيرا في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة إلتقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والإقتصادية وحتى السياسية وخط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة إلتقاء الحضارات الإنسانية والإنتماءات العرقية والدينية³، حيث تمثل شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الآسيوية عبر البحر الأحمر والخليج العربي، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية والإقتصادية المهمة، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ماتتوفر عليه من موارد حيوية كبرى وهذا مايفسر الإهتمام الكبير من طرف الدول كبرى على موارد المنطقة.

أما من حيث المعطيات الديمغرافية فقد أبرز "جيرارد فرانسوا ديمونت" *Gerard Francois Demant* بأن منطقة الساحل الإفريقي تتكون من دول شاسعة المساحة وهذا مايتناقض مع المكونات البشرية التي تحتويها، كون عدد السكان بالإجمال في كل دول الساحل الإفريقي تقارب 80 مليون نسمة في حزام موريتانيا، مالي، النيجر، التشاد والسودان.⁴ بناء على ذلك وتأسيسا عليه يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا وترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد، النيجر، ودولة مالي كما أسميها بناء على ما درست حول هذه المنطقة بدول العمق الساحل الإفريقي وفيما يلي سنعرض أهم هاته الدول:

أ. دول العمق الساحلي:

- دولة مالي: تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيوإستراتيجي بمساحة إجمالية تقدر ب 1240000 كلم مربع ، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة "باماكو" *Bamako* بتعداد سكاني يقدر ب 14,5 مليون نسمة من خلال آخر إحصائيات في هذه الدولة سنة 2009، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، ونجد إقليم الشمال التي تحتوي على "كيدال"، "غاو" و"تمبوكتو"، وإقليم الوسط التي تحوي على مناطق "موبتي" "سيغو" و"كوليكور" وإقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يحوي على العاصمة "باماكو"، "سيكاسو"، إضافة إلى منطقة "كايس" أما فيما يخص أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة "سيكاسو"، ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الإقتصادية المهمة في المنطقة بما تحويه من نهريين حيويين هما "نهر السينيغال" و"نهر النيجر" فنسبة التركيز في الجنوب يقدر ب 75% مايعادل ب 13 مليون نسمة، نظرا للطبيعة المناخية الملائمة للزراعة عكس شمال مالي ذات الطابع الصحراوي تحتل المرتبة ب 182 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

- جمهورية النيجر: باعتباره بلد غير ساحلي وهو من البلدان الأقل نموا وبلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل⁵، دولة تتشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ليس لها منفذ بحري وعاصمتها نيامي *Neyami* وهي أكبر مدينة، ومساحة هذه الدولة 1,267000 كلم مربع ويقدر عدد السكان حسب إحصائيات 2009 بتعداد 15,306252 مليون نسمة بكثافة سكانية بتعداد 12 نسمة في الكلم المربع وتعتبر من أفقر دول العالم بالرغم مما تحتويه من ثروات باطنية غير مستغلة مثل اليورانيوم، الفحم، والحديد، يتشكل سكانها من أغلبية إسلامية⁶ وهو ما جعلها تنخرط لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتصنف من ضمن آخر 10 دول في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 محتلة بذلك المرتبة 186.

- تشاد: هي دولة كذلك تقع في وسط دول الساحل الإفريقي 11,780680 نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 بكثافة سكانية تقدر 8 نسمة في الكيلومتر مربع، كما تحتوي هذه المنطقة على مخزون هائل من الذهب، الحديد واليورانيوم، والملاحظ أن هذه الدولة تحمل نسبة نمو منخفضة كما تتكون هاته الدولة من تعدد الإثنيات والعرقيات، فمثلها مثل النيجر تحتل ذيل الترتيب العالمي في تصنيف التنمية البشرية لسنة 2013 إذ تحتل

المرتبة 184.

ب. دول الحواف الساحلي :

- موريتانيا: دول تقع غرب إفريقيا مساحتها تقدر ب 1,032,445 كلم مربع بتعداد سكاني يقدر ب 3,291,000 مليون نسمة بكثافة تقدر ب 3,2 كلم مربع كما تعد هاته الدول جزءا مهما من الصحراء الكبرى وتحمل جزءا كبيرا من الحدود مع دولة مالي و الصحراء الغربية و أهم مواردها الحديد والثروة السمكية و مؤخرا تمت إكتشافات مهمة في المخزون النفطي ، كما أنها تحتل المرتبة 155 في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.
 - السودان: كونه يمر عليه الشريط الساحلي في الجزء العلوي، عانت هاته الدولة من صراعات عرقية وإثنية وأثرت بشكل سلبي، أدى ذلك إلى انفصال الجنوب عن الشمال، كما يمر قوس الساحل الإفريقي على منطقة دارفور المتأزمة بالعنف والأوضاع الإنسانية المتردية.
- وبناء على ذلك يمكن تقسيم منطقة الساحل الإفريقي إلى ثلاثة مستويات:
- المستوى الأول: دول المركز وعمق الساحل الإفريقي المتمثل في مالي النيجر وتشاد.
 - المستوى الثاني: هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا.
 - المستوى الثالث: هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي ونجد كل من الجزائر ، بوركينا فاسو ، نيجيريا ، إريتيريا ، السينيغال وجزر الرأس الأخضر.

2-2 الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل :

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الضواهر المرضية التي أثرت سلبا على المنطقة، فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات إثنية عرقية تحمل طابع الحرب الأهلية وحتى دينية إلى تنبعث من فساد الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي أنتجت جوا من اللاإستقرار والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى داخل الدولة الواحدة، كانت وستظل النزاعات والصراعات الإثنية المشكلة العالقة في المنطقة نظرا لديمومة الأسباب الخاصة مع تقاعس وتخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة⁷.

وإنه لمن المعلوم أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراعات الإثنية في إفريقيا كما ساهمت نتائج هذا الإستعمار في تعزيز النظام الرأسمالي من خلال التنافس الدولي الكبير على خيرات المنطقة، ويعود السبب في ذلك إلى التقسيم غير الأبّه للعناصر والمكونات الإثنية في المنطقة في نهاية القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 وقد كان هذا مقصودا لتكريس سياسة "فرق تسد"⁸.

وبعد إستقلال هذه الدول عملت على عدم المساس بالحدود التي ورثتها عن الإستعمار فوجدت نفسها أمام معضلة أمنية داخل دولها بل و تجاوزت هذه الحدود لتصبح المعضلة الأمنية تحمل طابعا إقليميا ودوليا، فدولة مالي تعاني صراعا داخليا ناتج عن رغبة متمردي الشمال في الانفصال وحق تقرير المصير بعد إنهيار النظام القديم، وبالتالي من هذا المنطلق نستنتج أن الإستعمار يعتبر من العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من خلال إفرازها لمفهوم الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل "الهوسا" بين دولتي السودان وتشاد وأجزاء من النيجر، وقبائل "التوارق" بين مالي، النيجر، تشاد، الجزائر، ليبيا وموريتانيا، وقبائل "التوبو" و"الفولاني" حيث عمدت الحكومات الإستعمارية - الفرنسية والبريطانية - إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلائم مع

د. قلاع الضروس سمير

المصالح الحيوية من خلال السياسة التي إنتهجتها القوى الإستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل الجماعات الإثنية على أخرى.

أما في مالي كان الإستعمار الفرنسي يولي إهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وجوار العاصمة "تمبوكتو" كقبائل "الفولاني" ذات الأغلبية العرقية ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة، كقبائل التوارق، كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250 مجموعة عرقية أهمها اليوروبا وأبيو والهوسا والفولاني أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد والنيجر، التي أصبحت اليوم من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته تاريخيا باعتبارها خاصة متعلقة بالنظم الإفريقية، والواقع أن جذور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الإندماج بين قبائل المنطقة على مر التاريخ، وفي هذا الصدد يذهب الباحث "جيرارد ديمونت" و كذلك العقيد والمختص في شؤون الأمن والنزاع " دان هينك" *Dan Hink* اللذان يرا بأن الجذور التاريخية للصراع القائمة على التعقيدات الهوياتية والثقافات الإنسانية الغير المقبولة من طرف الآخر⁹، سواء كانت بين الهويات الداخلية أو الخارجية *Intra – Inter Conflict*، وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت موجات من الحروب الأهلية والصراعات الإثنية، فأول الموجات تمثلت في حركات التحرر وتواصلت في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي تميز بكثرة الصراعات الداخلية.

وفي سنة 1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الإستقلال من المستعمر الفرنسي، ولكن بالعودة ثلاث سنوات من قبل الإستقلال ركزت فرنسا الإستعمارية جهودها في الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ويخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت إسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O CRS) التي تسمى خريطة فرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث "إيفان جونساي" *Yvan Gonchay* الذي أقام دراسة ميدانية حول هذه الشأن¹⁰.

وكان الغرض من تأسيس هذه الفكرة هو محاولة تطويق الثورة الجزائرية ومواصلة فرنسا تجاربها النووية في منطقة الجنوب الجزائري وبالضبط في منطقة "رقان" بأدرار، ولو أن الفكرة تحققت آنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض رفضا مطلقا من الدول المعنية خاصة من قبل الرئيس المالي موديبو كايثا *Modibo Keita* والرئيس الموريتاني مختار ولد دادة *Mokhtar Weldada* داعمين بدورهما ومساندين للثورة الجزائرية، هذه الضغوط جعلت من الجنرال "شارلديغول" *De Gaulle Charles* يتخلى عن الفكرة حيث بقيت دول الساحل الإفريقي على حالها متشعبة العلاقات التي تملها مجموعة من المصالح المرتبطة بشكل كبير بالمخلفات الإستعمارية وكثيرة الخلافات السياسية التي ما لبثت أن بدأت تنفجر، إضافة إلى أن هذه المعطيات السابقة كانت مدفوعة بفشل الأنظمة السياسية لدول المنطقة في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمعات المتواجدة في المنطقة.

فالتاريخ السياسي لدول المنطقة كان قائما على الإنقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية¹¹، فكما أسلفنا الذكر سابقا يعود إستقلال هاته الدول لسنة 1960، ففي مالي قام الجيش بأول إنقلاب عسكري بزعامة "موسى تراوري" *Moussa Traoré* بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية وفي سنة 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب "شعب مالي الديمقراطي الإشتراكي القومي" بزعامة صاحب الإنقلاب السيد تراوري إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي وبوركينا فاسو بسبب الحدود الإستعمارية الموروثة، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقتها مع الغرب إنتهجت سياسة الإقتصاد الحر، بينما راح نفوذ تراوري يضعف حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة 1991 بحكومة إنتقالية وتم إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا عمر كوناري" *Alpha Oumar Konaré* وتم إعادة إنتخابه سنة 1997 حيث سار في النهج الإصلاحية ومحاربة الفساد إلى غاية سنة 2002 أين خلفه "أما دو توماني توري" *Amadou Toumani Touré* الذي تم الإنقلاب عليه في 21 مارس 2012 بعد عشر سنوات من تهميش الشمال وبالخصوص القبائل الطوارقية العربية.

وبالنسبة للجارة موريتانيا كانت قابضة تحت الحكم الإستعماري الفرنسي منذ سنة 1902 إلى غاية نوفمبر 1960، أين تم الإعلان الرسمي عن إستقلال موريتانيا وتم إختيار "محمد ولد دادة" رئيسا لهاته الدولة إلى غاية 1984 بحيث لم

تسلم هاته الدولة من الانقلابات العسكرية أين إستولى العقيد "معاوية ولد سيدي أحمد الطايع" الحكم سنة 1992 بعد إنتخابات رئاسية إلى غاية سنة 2003 ، إلا أنه فشل بسبب الانقلاب عليه أين دخلت موريتانيا في دوامة من العنف واللاأمن إلى غاية سنة 2005 تاريخ حل البرلمان وإعادة إجراء إنتخابات تشريعية ومحلية بعد إنقلاب العسكري على الرئيس ولد الطايع ، وفي سنة 2007 تم إجراء أول إنتخابات ديمقراطية رئاسية وتم إنتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لجمهورية الإسلامية الموريتانية وبذلك أصبح أول رئيس مدني، لكن هذا الإنجاز الديمقراطي لم يلبث إلا سنة واحدة حتى نفذ قادة الأجهزة العسكرية الرئيسية في موريتانيا بقيادة الجنرال "محمود ولد عبد العزيز" وتم إعتقال الرئيس السابق ووزرائه، وفي سنة 2009 فاز هذا الأخير في إنتخابات رئاسية بالأغلبية الساحقة.

أما عن النيجر المصنفة في المرتبة 186 في ترتيب الدول بحسب مؤشر التنمية البشرية لأخر تقرير سنة 2013، والذي يعيش 76 بالمائة من سكانه بدخل يقل عن دولارين أمريكيين في اليوم¹²، فكل هذه المؤشرات والأرقام هي نتيجة للتاريخ السياسي لهذه الدولة*. فتاريخ هاته الدولة حافل في المجال السياسي مقارنة بدول الجوار ليس في الديمقراطية وبناء الدولة بل في الأزمات السياسية وقيام الجمهوريات، فبعد إستقلال النيجر عن فرنسا سنة 1960 أين إزدهرت الحياة السياسية وتم إنشاء الأحزاب والجمعيات، وفي سنة 1993 تم إنتخاب "ماهامان عثمان" وهو مسلم من قبائل الهوسا رئيسا للجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية حرة وتم الإعلان عن الجمهورية الثالثة النيجرية وفي أواخر عام 1996 تم تعيين محمد أبو بكر رئيسا للجمهورية معلنين بذلك قيام الجمهورية الرابعة حيث تدهورت الأوضاع الإقتصادية والسياسية إلى غاية 1999 أين تم إعلان مقتل "إبراهيم باري" من خلال الإنقلاب العسكري الذي قام به الرائد "داوود مالام وانكي" *Daouda Malam Wanké* الذي قام بتأسيس مجلس الحكم العسكري معلنا بذلك قيام الجمهورية النيجرية الخامسة أين تم القيام بانتخابات رئاسية فاز خلالها الزعيم "مامادو ماندي" وتمت الإطاحة بهذا الأخير في إنقلاب عسكري تزعمه العقيد "سالو جيبو" *Salou Djibo* حيث تم بموجبه إعلان الجمهورية النيجرية السادسة بحله لجميع مؤسسات البلاد وهو الرئيس الحالي لدولة النيجر إلى يومنا هذا.

وفي تشاد التي إستقلت في 1960 عانت هاته الدولة من الحروب الأهلية الطائفية والعرقية والإثنية، كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية والإقتصادية للتشاد، وكان الصراع السياسي قائما بين منظمة جبهة التحرير الوطنية التشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع التيارات السياسية والقبائل الهوسا والمور واللاكا والتوماك ذات الجنس الإفريقي التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية، حيث شهدت التشاد مجموعة من الإعتقالات والإعتيالات السياسية أبرزها إغتيال الرئيس "طمبلاي" سنة 1957 ولم تستقر الأوضاع السياسية والإقتصادية بالبلاد إلى غاية إنتخاب "إدريس ديبي" *Idriss Déby* رئيسا للبلاد كما تصاعدت أعمال العنف بعد إكتشاف البترول سنة 2004، كما أن إنتشار العنف في تشاد إرتبط بشكل وثيق بالعنف الحاصل في منطقة دارفور بالسودان خاصة من خلال عامل الإلتواء العرقي.

وصولا إلى السودان التي عانت من أعنف حربين في إفريقيا، الأولى تتمثل في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان أين تأزم الوضع الإنساني في المنطقة حيث اعتبرت هاته الدولة بالنسبة للدارسين والباحثين بأنها دولة الأزمات السياسية والصراعات العرقية والثقافية والدينية ، كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الأحداث السياسية والمحطات التاريخية في السودان الحديث¹³. وبعد هاته القراءة السياسية التاريخية لأنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي ينبغي الإشارة في هذا الإطار بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينهما فهناك عوامل سياسية وإجتماعية ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات وما أفرزته القوى الإستعمارية التقليدية.

ودول الساحل تشترك بشكل كبير في هاته العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديني الإسلام والمسيحية والأديان المحلية المتعددة، كما كانت الإختلافات الإثنية القائمة على الروابط الإجتماعية

د. قلاع الضروس سمير

الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "غريسشيلز" *Greetz Shills* "والكركونر" *Walker Conner* فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للإختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم" ¹⁴.

وفي هذا السياق يمثل كتاب "دانييل بوسنير" *Daniel Posner* حول المؤسسات والسياسات الإثنية في إفريقيا بأن المجموعات الإثنية تساهم بشكل كبير في الإنقسامات السياسية ¹⁵، كما أن النخب السياسية تلعب على ورقة الإثنية في تحقيق مصالحها كما هو في التشاد، النيجر، مالي والسودان خاصة، وهذا ماثمته في الموقف الكاتب والباحث المختص في الشؤون الإفريقية "ماوروكيفر" *Maorou Wkiver* لفكرة بوسنير حيث يقول بأن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون أثر في حالة التنوع الإثني، بما يؤثر على الظواهر الأزماتية المرضية مثل تطور النزاع وتوسع نطاقه بين قبيلتين في الداخل إلى الخارج وتصبح حرب و إبادات جماعية التي تنجم عن التنوع الإثني الداخلي وانعكاساته على دول الجوار، وما يمثل من هذا التنوع من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذا الأساس (التمييز الإثني) كما حدث في مالي، إضافة إلى العوامل الإقتصادية التي لعبت دورا بارزا في إشعال الحروب مثلما حدث في التشاد سنة 2004 في مرحلة الإكتشافات النفطية و المناجم البترولية والتصارع عليها كان قائما على حدود هذه المناجم، كل هذا أنتج تخلف إقتصادي وتنموي وتفاقم الديون من خلال تدني معدلات النمو الإقتصادي والمستويات العالية من الفقر، ونذكر هنا أن أزمة مالي الأخيرة كانت قائمة على هذا النحو إضافة إلى السياسات المركزية التابعة للولاءات في دولة النيجر.

إضافة إلى الطبيعة القاسية والكوارث الطبيعية المتمثلة خاصة في الجفاف، وبالعودة لأزمة الجفاف التي ضربت المنطقة سنتي 1972 و 1973 حيث غيرت تماما وجه الحياة السياسية والإقتصادية في الساحل الإفريقي، بمعنى أدى هذا لتفاقم الكوارث الإنسانية وإرتفاع نسبة اللاجئين وارتفاع معدلات الهجرة الغير الشرعية لدول إفريقيا الشمالية ومناطق مختلفة من القارة خاصة دولتي غانا وأنغولا، ونزوح أكثر من مليون لاجئ من منطقة دارفور إلى مناطق من شرق إفريقيا بعد حرب دامت أكثر من 20 سنة ¹⁶.

3- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي .

إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرر إهتمامها بالساحل الإفريقي إنطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوإستراتيجي للساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى وما تشكله من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

وتبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كونه المجال الجغرافي القريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية، فشريط أو خط الساحل يشكل محورا إستراتيجيا مهم في القارة الإفريقية، ومن هنا يمكن الإعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للإهتمام الغربي بالساحل الإفريقي ¹⁷، حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع إستراتيجي محادي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة.

جدول رقم 1: مناطق التماس المباشر والغير المباشر للساحل الإفريقي.

التماس الغير المباشر للساحل الإفريقي	التماس المباشر للساحل الإفريقي
الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط	منطقتي المغرب العربي وشمال إفريقيا
البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر	منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي
المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي	دول غرب قارة إفريقيا
	المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا

المصدر: من إعداد الباحث.

بناء على الرسم البياني الذي يبين موقع الساحل الإفريقي ضمن أبرز نقاط الإهتمام العالمي نستخلص أن الساحل يحتل مكانة إستراتيجية بارزة ليس في إفريقيا فحسب، بل على المستوى الدولي كونه يعتبر جسرا يربط بين الأمريكتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي التي تعتبر بوابة قارة آسيا. وعليه نستخلص من الجدول الموضح أعلاه بأن المنطقة تتمتع بثروات طبيعية ومواد ضخمة لم تستثمر بشكل مثالي ولم يبدي سكان المنطقة إهتماما كبيرا بما يحويه الساحل الإفريقي من ثروة معدنية عالية الجودة كالذهب، النحاس، اليورانيوم، الخامات، النفط والبتروول والغاز.

1-3 القدرات النفطية في الفضاء الساحلي الإفريقي:

تمتلك دول الساحل الإفريقي إحتياطيات نفطية كبيرة، لذا أصبحت في بؤرة الإهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية واقتصادية متنامية. فالساحل اليوم يطرح بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بدوره إلى إحتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية بصفة عامة، الذي يتوقع له أن يأخذ منحى جديدا خلال السنوات المقبلة، حيث أخذ النفط في منطقة الساحل إضافة إلى بعض دول الجوار كنيجيريا، ليبيا، الجزائر وغيينيا بيساو¹⁸، خاصة لما نعلم أن إفريقيا كقارة تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، كما تعتبر الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط إذ بلغ إنتاجها 3 ملايين برميل يوميا عام 2008، إضافة إلى الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر بمخزون إحتياطي مؤكد مقدرب 12 مليار ومنتى مليون برميل، وبناء على ماسبق يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى "فيليب لوبيز" *Phelipe Lopes* بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محورا تنافس كبيرين بين القوى الكبرى¹⁹، حيث تصل 70 % من نسبة الإحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط *OPEC* كما أنها تستحوذ على 189 تريليون قدم مكعب من إحتياطي الغاز إضافة للبتروول، في المقابل سعت نيجيريا لرفع مخزونها إلى 40 مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا²⁰.

أما منطقة شمال إفريقيا فنجد دولتي أعضاء في منظمة الأوبك هما ليبيا والجزائر وفي وسط إفريقيا (تشاد والكونغو الديمقراطية) اللتان يتميزتا بترول هاتين الدولتين بميزة وجوده عالية وحديث الإكتشاف، حيث بدأ في الإنتاج في جويلية 2002 من حوض دوبا في الجنوب وبلغ الإنتاج 225 ألف برميل حسب تقديرات سنة 2006²¹. فعند قيامنا مثلا بدراسة مسحية للثروات النفطية لدول منطقة الساحل الإفريقي نرى أن هاته الأخيرة تمثل محور تنافس دولي وإستراتيجي بحكم الموارد الطبيعية والباطنية والغير المستغلة نجد:

- النيجر: تمتلك النيجر إحتياطيات نفطية كبيرة خاصة في مناطق "أوجاديم" شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة "دجادو"، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الإنتفاع بمنطقة أوجاديم حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية ستقوم بإنشاء الآبار، وقد تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت إلى 200000 برميل يوميا، وتمتلك النيجر إحتياطيات من النفط تقدر بـ 324 مليون برميل تم الكشف عنها حديثا في صحراء النيجر خاصة بمنطقة "تينيري" وواحة "بيلما" إلا أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي تحت المستوى المطلوب كون هاته الدولة حديثة الإكتشاف البتروولي، وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية على غرار "هانت أويل" *Hant oil* وشركات التنقيب والإكتشاف البتروليك "إكسون موبيل" *Exon Mobile* و"بيترونز" *Petronze*، إلى أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية نظرا للطبيعة الزراعية لسكان النيجر وتجدر الإشارة هنا بأن

د. قلاع الضروس سمير

النفط والموارد النفطية مثلت عاملا مغذيا للصراع فقد شهدت منطقة "دلتا النيجر" مواجهات مسلحة بين القبائل.

- تشاد: تحول النفط في تشاد إلى مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن والمحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد جويلية 2003 من حوض "دوبا" *doba* في جنوب البلاد²²، وفي سنة 2004 حقق التشاد 67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200 ألف برميل يوميا بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا مقارنة بنيجيريا، إلا أنه رفع من مستوى الإقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية، حيث وقع البنك الدولي إتفاقا يلزم الحكومة التشادية بانفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة موقع لها في المنطقة من أجل تأمين أنبوب تشاد - الكامبيرون الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا²³، وتم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري على مستوى خط مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا من أجل حماية شركاتها البترولية، وهو الأمر الذي تسعى واشنطن لفرض الأمن في الشريط الإستراتيجيين الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي²⁴، إلا أنه أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب من التشاد إلى الكامبيرون إلى إنتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة وتم منعهم للوصول إلى الخط خاصة شركتي إكسون موبيل و"بيتروناس"، فقد تخلت عن مسؤوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين كما رفضت إكسون موبيل تعويض المزارعين وإعادة أراضيهم إليهم، إضافة إلى ذلك منعت بعض القرى من الحصول على بعض مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها²⁵.

- السودان: تمتاز هذه الدولة بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية ويعتبر البترول من أهم صادراته ومن أهم أسباب الصراع بين الشمال والجنوب حيث تتركز هذه الثروة البترولية في مناطق "النوير" و"الدينكا"، حيث بدأت عملية التنقيب عن النفط مع شركة "شيفرون" *Chevron* الأمريكية 1974، ثم أعقبت إتفاقيات مع شركات متعددة الجنسيات خاصة الفرنسية والكندية فمجمال إنتاج النفط في السودان إلى غاية سنة 1998 في حدود 3 ملايين برميل، ومن أبرز حقولها نجد حقل "أبو جابرة" و"شارف" وحقل "عدارييلو هجليغ"²⁶.

- موريتانيا : أجمع أغلب المهتمين باقتصاد الدولة الموريتانية الحديثة على أن هذا البلد ذات الموقع الجيو استراتيجي المتميز برا وبحرا والذي يحتوي أصنافا من المواد المعدنية لا يمكن أن يخلو من الذهب الأسود خاصة بعد ظهور نتائج التنقيب أين يمكن أن تكون في مصاف الدول المنتجة مع نيجيريا وتشاد للذهب الأسود والغاز، حيث أكتشف أول بئر سنة 2001 وهو بئر "شنقيط" بإحتياط يصل إلى 120 مليون برميل بمعدل طاقة إنتاجية يومية في حدود 75 ألف برميل يوميا، وتشير التقديرات أن موريتانيا حاليا تندرج ضمن الدول الممثلة للنفط المؤكد والمقدر ب 100 مليون برميل ومصنفة 67 عالميا حسب إحصائيات 2011.

خريطة رقم 02: الموارد الطبيعية في الساحل الإفريقي.

د. قلاع الضروس سمير

الزراعية والجلدية والحيوانية وصناعة النسيج والمواد الغذائية، كما أن الحكومة حاولت أن تشجع الإستثمارات في هذا المجال خاصة في القطن الذي يعتبر المحصول الإقتصادي الأول للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا³⁰.

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي التي زادت من حدة تحدياتها السياسية والإقتصادية وارتفاع مستوى التنافس الدولي والأجنبي عليها، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة، ومن جهة أخرى تواجد القوات الفرنسية الخاصة ليس من أجل حماية رعاياها ولكن بغية حماية مصالحها الإستراتيجية، كحماية مثلاً شركة "أريفا" *Areva* مستثمرة في المجال الطاقوي في النيجر لإستغلال اليورانيوم وغيرها من الشركات إضافة إلى دولة مالي التي تشير مجموعة من الدراسات بأنها دولة نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة لم تكتشف بعد كاليورانيوم، النفط، الغاز وهي من بين أهم عناصر الجذب من طرف القوى الكبرى والهدف الأساسي هو التحكم في مصادر الطاقة وهنا تبرز النظرية الواقعية الأمنية لتوضح بأن المصلحة هي المحرك الأساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب.

4 - توصيف البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تتسم البيئة العامة في المنطقة الساحلية بمجموعة من التعقيدات، كانت نتيجة لمجموعة من التراكمات التاريخية باعتبار المنطقة كانت مستعمرة فرنسية وبريطانية في أجزاء قليلة منها، فبعد مرحلة الإستقلال دخلت دول الساحل الإفريقي نحو مسار آخر من الصراعات والنزاعات مما أثر بشكل مباشر على الوضع العام للمنطقة.

4-1 التوزيع الإثني في الساحل الإفريقي

تعتبر إفريقيا من أكثر القارات تواجد للإثنيات والعرقيات التي أصبحت هذه الأخيرة ترتبط بشكل كبير بالحروب الأهلية والعنف والإبادات الجماعية، وغدت مصدراً لتهديد أمن القارة، إلا أن فضاء الساحل الإفريقي بالخصوص توسع نطاقه نتيجة لعوامل تاريخية كالإستعمار ودوره في تشتيت القبائل على أكثر من دولة³¹، إضافة إلى بث ثقافة العداء والكراهة من خلال محاباة قبيلة على حساب أخرى هذا ما خلق نوعاً من الحساسيات والنعرات الإثنية بين القبائل في الدولة الواحدة، فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تشكل خطراً داهماً على وحدة وإستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا على حد سواء.

فهناك من الملاحظين من يرون بأن هناك أقليات إثنية قائمة على الدين، اللغة، الثقافة والهوية وهناك من يربط الإثنية بالعرق، فهناك عرق أسود إفريقي وعرق زنجي وعرق أبيض في المنطقة. وبالتالي يمكن أن نستخلص بأن المكونين الإثني القائم على الدين واللغة والمكون العرقي القائم على لون البشرة أي السلالة البشرية بين أبيض عربي إسلامي وأسود إفريقي زنجي مسيحي كلاهما حاضراً في منطقة الساحل الإفريقي نظراً لشساعة المنطقة وتنوعها الحضاري.

كما أن النزاعات والصراعات العرقية في القوس الأزماتي كانت قائمة على العوامل البنوية *Conflictcauses* *structural condition* وهي العوامل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات مثل نسبة النمو السكاني وقلة الموارد الإقتصادية، الفقر، العنف البنيوي *Structural Violence* والحاجة والتمهيش الثقافي والسياسي والديني كانت أبرز العوامل المرضية لنشوء النزاعات بين الجماعات الإثنية، إضافة إلى العامل التاريخي والحضاري كما أكد المفكر "أرنولد تويني" *Arnold Tyenebe* فالتعددية الإثنية تلعب دوراً كبيراً في الإستقرار السياسي والأمني فكلما كان هناك تجانس وتبادل الأدوار بين الحكومات والأنظمة واحترام الخصوصيات كلما إرتفع مستوى الأمن في المنطقة خاصة لما نعلم أن البناءات القبلية في المنطقة تتميز بالتعقيد والتشابك³²، ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز أهم الإثنيات الموجودة في المنطقة:

في مالي يعيش أكثر من ثلاث أرباع السكان في المناطق الريفية وبجنوب البلاد على الخصوص، والربع المتبقي يقطن في المدن، يبلغ عدد سكان مالي من العرب حوالي 300000 نسمة في الخط الحدودي الشمالي مع الجزائر وموريتانيا إضافة إلى القبائل التارقية التي تنتشر في أكثر من دولة، وبالتالي ما يميز مجتمعات الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات، فقبائل "البامبارا" موجودة في مالي، بوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا، السنغال، أما فيما يخص قبائل

"الفولاني" موجودة في مالي، النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، النيجر، السنغال، نيجيريا وغينيا بيساو، وهذا ما يضعف التجانس والتناسق الاجتماعي نتيجة لهذا التعدد الإثني. أما الجنس الأبيض فيشكل فيه نسب ضئيلة في مالي، تشاد، موريتانيا وشمال النيجر وهم العرب المسلمين إضافة إلى قبائل التوارق.

ففي دراسة أجراها الباحث "مهدي تاج" *Mahdi Taj* في مقال نشره تحت عنوان "الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، حيث صنف البعد العرقي إلى اللون من خلال العرق الأسود الإفريقي والعرق الأبيض العربي المسلم كقبائل التوارق، المور وقبيلة التوبو ذات اللون الأبيض السلالي أو مايسمها الباحث بالقبائل البيضاء³³.

وكمسحة عامة لأهم الإثنيات الموجودة في شريط الساحل نجد أكبر الإثنيات المتمركزة في دول المنطقة كقبائل "الفولاني" و"الهوسا" و"التوارق" و"التوبو" و"المادينجو" و"الكانوري" الأكثر إنتشارا على خط الساحل الإفريقي، وسكان العرب في بعض الأجزاء من المنطقة، حيث تتميز هذه المجتمعات بالتعدد العرقي في أكثر من دولة مماساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وإيجاد المشاكل والعوائق التي وظفها المستعمر جيدا لإحكام سيطرته على المنطقة.

بالإضافة لهذه القبائل نجد في مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس والكانوري والتوارق والعرب ومجموعة المادينجو كالبالينكيون السونكي أما قبائل البامبارا فهي المجموعة الإثنية الأكثر وجودا في مالي إضافة إلى قبائل الفولاني فهاتين الأخيرتين هم القبائل الأكثر إنتشارا والأكثر تقاربا وتجانسا في كل مجالات الحياة حيث تعيش هاتين القبيلتين في نقاط مختلفة في المناطق الريفية.

إذ تشير التقديرات بأن المكون العرقي المتمثل في قبائل الفولاني أو الفولفولدي أو مجموعة البيول هم الأكثر تواجدا حيث يستوطن في مالي قرابة مليون شخص الذي يعتبر أكبر مجتمع للبدو والرحل في العالم ، المنتشرة في دول غرب إفريقيا، وهناك من صنف هذه المجتمعات الفولانية المنتشرة في دول الساحل بأنها من أصول عربية تستقر في الصحراء الكبرى، كما أن الفولانيون شعب فخور بنفسه، ويعمل معظمهم بالزراعة ويسكنون في الأكواخ كالقباب وسقوفها من القش والحصير، لكن هناك مجموعات تعمل في مجال الرعي وهم قبائل رحل لا يستقرون في مكان واحد ويتواصلون بلغة البامبارا الواسعة الإنتشار في كل من النيجر، تشاد، بوركينا فاسو وغينيا.

أما في النيجر نجد قبيلة الهوسا ذات الأغلبية الإثنية إضافة إلى قبائل "الدجيرما" والسونغاي والفولاني وقبائل التوارق والكانوري والتوبو إضافة إلى العرب المسلمين الذين يمثلون نسبة 20 % مجتمعين كلهم. وفيما يخص قبيلة الهوسا الذي يتكون هذا الإسم من جزئين "الهو" معناه الراكب و"سا" معناه الثور ويكون المعنى ركب الثور حيث تقول الروايات التاريخية بأن الهوسا كقبيلة يستعملون الثور كوسيلة للنقل والترحال وتستقر هذه القبائل في شمال نيجيريا وجنوب النيجر وتشاد وبعض أجزاء من جنوب مالي، ويتكلمون بلغة الهوسا التي تنتشر بشكل واسع في تشاد والنيجر فمعروف عن قبيلة الهوسا أنها تدين بالإسلام خاصة في تشاد والسودان وإنتشرت هذه القبائل في السودان عبر رحلات الحج وكانت قبائل الهوسا لا تؤمن كذلك بالحدود السياسية، فكان إنتشارهم ونشاطهم من السنغال إلى السودان وتعرف عندهم هاته المنطقة ببلاد السودان³⁴.

وصولا إلى تشاد التي تعتبر دولة محورية في الساحل الإفريقي، إلا أنه يتألف في هذا البلد أكبر عدد من الإثنيات مقارنة بدول الجوار الذي يظم حوالي 200 إثنية وأبرز هاته القبائل في تشاد نجد قبيلة "الباجيرمي" و"الغولا" و"الكوري" و"التوبو" والهوسا والكانوري والعرب وقبائل الفولاني في أقصى غرب تشاد إلا أن العرب السودانيون الأكثر إنتشارا بحوالي 30,3%³⁵.

وفي موريتانيا فهم ينقسمون ما بين العرب والتوارق ذات الجنس الأبيض والأسمر التي تعتبر كأغلبية عرقية في موريتانيا بحوالي 80% ونجد قبائل البامبارا و زنوج إفريقيا التي تضم المجموعات العرقية ك "الولوف"، "السنكي" و"البولار" و زنوج إفريقيا التي تجتمع كلها بنسبة 20%، فالناظر والملاحظ لتاريخ موريتانيا يجد أن البعد الجغرافي ساهم كمحدد كبير في خلق مزيج بين العرب البيض كالتوارق، وبين الأفارقة السود في الجنوب إلا أنه بالرغم من التناقض

د. قلاع الضروس سمير

العرقى نشأ تجانس وتناسق إجتماعي جمعهما دين الإسلام كمكون أساسي للشعب الموريتاني إضافة إلى إنتشار بعض الجماعات العرقية في الجنوب أبرزها قبائل "الدينكا" التي ترجع أصولها من جنوب السودان³⁶.

وبالإضافة الى ذلك لدينا ديانات مختلفة إلى جانب الإسلام والمسيحية وديانات وثنية عديدة إلى جانب لغات متعددة، هذا التنوع العرقى والإثني واللغوي جعل المنطقة مرتعا للمشاكل التي لا تنتهي خاصة أزمة دارفور في شرق السودان التي أثرت بشكل كبير على التشاد والنيجر. أما سياسيا فشلت هذه الدول ومنذ إستقلالها في بناء كيانات عرقية شمال مالي كمشكلة الطوارق في مالي والنيجر. أما سياسيا فشلت هذه الدول ومنذ إستقلالها في بناء كيانات عرقية تضمن الحياة المستقرة لمواطنيها نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الإستعماري للحدود الذي لم يراعي التوزيع الإثني للقبائل، على غرار أقلية التوارق التي سيتم التعرض إليها بالتفصيل في بقية الدراسة ، ونتيجة لذلك لم تستطع هاته الدول بناء إقتصاديات قوية توفر مستلزمات الحياة لمواطنيها، مما أوجد توترا دائما أضعف من سيادة الدولة الوطنية، كما أدى إلى ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع إنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي وغياب التنمية في ظل فقدان الآليات المناسبة لحل النزاعات الداخلية والإثنية والعرقية.

إن التخلف الكبير الذي تعيشه دول المنطقة بشقيه الإقتصادي والسياسي جعل هاته الدول مصدرا للتهديد الإقليمي من خلال النزاعات الداخلية التي تسببت فيه بعض الإثنيات التي تحس بأنها محرومة من أبسط أساسيات الحياة، هذه الصراعات الإثنية التي قد تأخذ منحى خطيرا إذا إتبعنا مبدأ الإنتشار نحو تطوير النزاع إلى نزاع إقليمي ودولي وهذا ما عبر عنه الباحث مهدي تاج من خلال "نظرية كاستس" *caste theory* التي تركز على أن كل حركة هامة في منطقة معينة تؤثر تأثيرا جديرا في المناطق المجاورة³⁷.

إن الكثير من الدراسات المخبرانية والأكاديمية أثبتت أن الإرهاب الدولي له صلة وطيدة بالجماعات العرقية التي تحس هاته الأخيرة بأنها مهمشة داخل دولتها وخاصة إذا تدخلت دولة أخرى لصالح الدولة الثانية ضد الجماعة العرقية هذا ينتج عدم ثقة لدى الجماعة العرقية في كل المجتمع الدولي وبالتالي تبني سلوكات عنيفة ضد أي أجنبي.

2-4 ضعف الأداء الديمقراطي.

تعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي التي بدأت فيها موجة الإستقلال الكبرى من المستعمر الفرنسي عام 1960 في كل من تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا، وبالرغم من حصول هذه الدول على إستقلالها إلا أنها ضلّت تعاني من تبعية نظم حكمها إلى القوى التقليدية، ما أدى إلى تدهور في الأوضاع السياسية والإجتماعية والأمنية وثمت إجماع في الرأي من جانب عدد من الخبراء المعنيين بشؤون السياسة والتنمية والأمن في الدراسات الإفريقية أن أسباب إهدار دول منطقة الساحل لفرص التقدم هي:

- غياب النظم الديمقراطية وكثرة الانقلابات العسكرية³⁸.
- غياب نظام الحكم الرشيد وإنعدام مبدأ الشفافية والمساءلة.
- الولاء الحزبي والسياسي والنخبوي للأنظمة في الغرب.
- إنعدام حالة الوعي السياسي بسبب التهميش العرقى والإثني.
- أزمة الاندماج الوطني وعجز النظم السياسية في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع الإفريقي، بشكل أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطنى الأمر الذى أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسى، على نحو حال دون خلق ولاء وطنى عريض يؤدى إلى التماسك الوطنى.

وتحت ضغط العزل والحصار والتهميش والتي وضعت دول الساحل أمام تحديات تمس الأمن والرفاه الاجتماعي والإقتصادي وأزمات كثيرة إتسمت بالصراع والعنف بين أحزاب مختلفة وقبائل كانت متعايشة متجاورة كالصراع القائم بين قبائل الفولاني والهوسا الواسعة الإنتشار من التشاد إلى السنغال، أدت إلى توسيع نطاق العنف بين القبائل والإثنيات الأخرى، فأكثرت من 26 دولة إفريقية شهدت مطلع التسعينات من القرن الماضي إنتخابات تعددية هي ذاتها الدول التي تشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول للسلطة حيث نجد دول منطقة الساحل التي واكبت موجة الديمقراطية.

في النيجر ومع بداية سنة 1991 إزدهرت الحياة السياسية من خلال إنشاء العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات، حيث كانت أول بادرة ديمقراطية في هذه الدولة جاء من خلال مؤتمر للمصالحة الوطنية في جويلية 1991 تمهيدا لتبني حياة سياسية جديدة وانتخابات ديمقراطية، إلا أنه سرعان ماتم العودة للخلف ولنقطة الصفر وسقوط حكومة "أندري سالفو" *André Salifou* بسبب بعض الصراعات العرقية والمشاكل الإقتصادية خاصة أن حكومة هذا الأخير مرت بين العنف السياسي القائم في النيجر والتجاذب الإثني في ظل التواجد التاريخي³⁹.

وفي مالي تم الإنهاء للحكم الديكتاتوري عام 1991 وتم إجراء أول إنتخابات ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا كوناري" *Alpha Oumar Konaré* الذي سار في النهج الإصلاحي من خلال محاربة الفساد السياسي إلى غاية سنة 2002 أين خلفه "أما دو توماني توري" الذي تمت الإطاحة به أيضا في 21 مارس 2012 بانقلاب عسكري.

أما فيما يخص التشاد فقد قامت مجموعة ثورية تسمى "حركة الإنقاذ الوطنية" من إقصاء حكومة "حبري"، وقامت هذه المجموعات بتشكيل حكومة جديدة برئاسة "إدريس ديبي" وفي سنة 1993 عقد مؤتمر وطني جامع ضم كل التشكيلات السياسية والعرقية في التشاد لتسيير الحياة السياسية إلى غاية 1997 أين أجريت إنتخابات برلمانية وظل إدريس ديبي رئيسا لدولة التشاد، إلا أن موجة العنف عادت بقوة في التشاد سنة 2003 مع الإكتشافات الأولى للبتروال التي أدخلت البلاد لمأزق أمني ودوامه عنف بين القبائل الإثنية. وفي موريتانيا التي تم فيها وضع دستور جديد ينظم الحياة الساسية في البلاد ويقر بمبدأ التعددية أين دخلت أحزاب المعارضة للمجلس الوطني الموريتاني كأول بادرة ديمقراطية قام بها الجنرال والرئيس الموريتاني "أحمد الطايع" بعد إنتخابه رئيسا للبلاد سنة 1992.

إلا أن هذه الدول التي عرفت حراكا ديمقراطيا مع بداية التسعينات كان للتحويلات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وإنهيار الكتلة الشرقية، والتحويلات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبني القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية – كان لها دور ملموس في دفع الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحويلات الديمقراطية خصوصا وأنها إشتربت على تلك الدول لضمان إستمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية التي لم تستوعب وتصحح أخطاء الأنظمة السابقة أين واصلت عملية الإقصاء السياسي والتهميش العرقي لعدد كبير من القبائل وتسييس بعضها تحت مظلة الإنتماءات الحزبية، كما لم تستوعب هاته الأنظمة مفهوم الإصلاح السياسي والديمقراطي الذي يعتبر ذلك الكل الشامل والمرتبط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي التي تحتاج لرؤى وتفسيرات ونظريات وأدوات قادرة بالنظر إلى مجالاته المتنوعة ومستوياته المتعددة كالحريات وحقوق الإنسان والمساواة وإقتصاد السوق والمجتمع المدني وحرية الصحافة ودولة القانون وحرية الصحافة والمؤسسات الحكومية العادلة وإستقلال القضاء والشفافية والنزاهة وتداول السلطة والمشاركة السياسية وإلغاء التمييز الإثني والعربي وإلغاء قانون الطوارئ والمحاكم العسكرية وتفعيل دور وظيفة الدولة والدستور والمؤسسات الدستورية كالبرلمان وتكريس المواطنة من خلال علاقة الدولة بالمجتمع وتكريس منظومة الرشادة⁴⁰.

وتبقى حقيقة الإصلاح وضرورته، شروطه، أدواته ووسائله مسائل شائكة ومعقدة لاتصالها بتقاطعات ومصالح ومطالب الداخل والخارج وببساطة يمكن رصد إشكاليات السياسية التي تعيق الأداء الديمقراطي في الساحل الإفريقي في النقاط التالية:

د. قلاع الضروس سمير

- التخلف الاجتماعي وهيمنة ثقافة القبيلة والعشائرية.
- تأثر الممارسة السياسية بنموذج الديمقراطية الغربية.
- إفتقار السياسة في المنطقة وخصوصياتها الاجتماعية إلى تجارب ورؤى ذاتية. حيث أدى إرتباط المنطقة بتبعية سياسية واقتصادية للغرب عبر سياسته وشركاته وقروضه وهباته، هذا أدى إرتباط أي إصلاح سياسي مرتبط بالخارج أو ما يسمى بالمشروطة السياسية والاقتصادية.
- لقد برهنت المشروطة السياسية على تبعية إقتصادية وسياسية لأنها هدفت إلى فرض نمط غربي للتنمية، ومع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية والنقدية ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على النيجر، مالي وتشاد من أجل إقامة نموذج الديمقراطية الغربية⁴¹.
- ويحتدم الصراع الدولي حول موارد القارة الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي أو الشريط الساحلي من موريتانيا إلى السودان وما تحركه من مصالح إقتصادية وسياسية وهذا خاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة أعقب المزيد من التهميش بالرغم من التحولات السياسية والإقتصادية وما أفرزه من نمط يحافظ على تراث الحكم الفردي والشمولي وإن كان يسمح لبعض الملامح الغربية⁴².
- فوفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب النزاعات والصراعات الأهلية في إفريقيا فإن 14 دولة من إجمالي 53 دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة عام 1996، حيث نجد من دول الساحل النيجر، السودان والتشاد من بين الدول المصنفة، فعلى صعيد النتائج ساهمت الحروب الأهلية والصراعات المسلحة على السلطة والنفوذ في إفريقيا مما أنتج مفهومين أكثر تداولاً فالمفهوم الأول يعبر عن الفشل الدولتي المنتج للعنف السياسي* الذي يعني اللجوء للقوة والعنف والتدمير ضد الأفراد لإحداث تغيير في السياسة أو نظام الحكم أو في أشخاصه على حسب تعريف " تيد هندريش" حيث كلما زاد الضعف الوظيفي لدول المنطقة في الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها باختلاف تشكيلاتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية كلما زادت درجة الفشل الدولتي*.
- أما فيما يخص مقرب الدولة الفاشلة عند "هولستي"*Holsti* يربأن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني من نقص للأداء الديمقراطي على مستوى السلطة، ونقص مؤسساتي كبير في تلبية حاجيات السكان وعدم القدرة على تحقيق الاندماج الوطني مما يدفع هاته الدولة إلى فرض نفسها باستخدام القهر والعنف اللامشروع كما أن هناك مظاهر أساسية حالات الفشل الدولتي⁴³:
- حروب ثورية ضد الأنظمة.
- الحروب الإثنية والصراعات الطائفية والدينية والعرقية.
- تغييرات مضادة في النظام السياسي كالإنقلاب العسكري.
- ضعف النظام السياسي في تحقيق مطالب المجتمع.
- المستويات المنخفضة لنوعية الحياة والعيش تحت سقف 1 دولار في اليوم.
- فقدان السيطرة الكاملة على الإقليم.
- عدم القدرة على التفاعل الإيجابي مع المجموعات الإثنية والدينية مثل ما هو حاصل اليوم في منطقة القرن الإفريقي وشمال غرب السودان وشرق التشاد حيث يصل مستوى العنف الإثني والنزاع القائم على مقياس العرق أعلى مستوياته حيث ترى الإدارة الأمريكية أنه إذا لم تتوصل السودان في إيجاد الحلول في الجنوب وغرب أي منطقة دارفور سيتوسع بؤرة العنف إلى إفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر⁴⁴.

وفي هذا الإطار نجد كل هذه الظواهر متفشية بشكل كبير في المنطقة بسبب ضعف نظام الحماية وعدم القدرة على حماية الحدود الذاتية ونقص الخبرة في الإدارة الأمنية للأزمات الداخلية، كما يعود الفشل الدولاتي إلى إنتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي الديمقراطي وغياب آليات حل النزاعات الإثنية والحركة العشوائية للاجئين خاصة لما نجد التركيبة السيسولوجية لسكان منطقة الساحل منتشرة في أكثر من دولة، حيث إستمرت الحروب بين القبائل والعشائر والأحزاب والمليشيات والتحالفات إمتدادا ما بعد نهاية الحرب الباردة من العنف السياسي والبنوي.

3-4 الهشاشة الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي.

على الصعيد الإقتصادي تعاني دول الساحل من مشاكل إقتصادية متعددة منها ضعف الناتج المحلي الإجمالي للدول، فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات وإحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009 فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة التشاد قدر ب 8,914 مليون دولار، السودان قبل الإنفصال في نفس السنة ب 68,530 مليون دولار، والسنغال باعتبارها دولة تماس ولها الإنتماء للصحراء الكبرى للساحل 13,333 مليون دولار ونيجيريا ولأنها أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا يقدر 222,867 مليون دولار، وبعد ضعف الأداء الديمقراطي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والإقتصادية في الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها دول المنطقة خاصة الجفاف من العوامل التي أدت إلى إنتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دول الأقل نموا في العالم، بل إن دولة كالينجر تعتبر من الدول التي يعيش أغلبية مواطنيها تحت خط الفقر، غير أن إكتشاف النفط وبعض المعادن الثمينة كاليورانيوم في الساحل الإفريقي أثرت سلبا على تفعيل عجلة التنمية لدول المنطقة إضافة إلى الفساد السياسي والإقتصادي حال دون تحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل، كما أصبحت هذه الثروات هدفا لأطماع دول كبرى مثل الصين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية⁴⁵.

كما تشير دراسة نشرتها بعنوان التنمية في الساحل وتأثيرها على مالي بأنه في أفق سنة 2020 سيقدّر بحوالي 75 إلى 250 مليون إفريقي وبأغلبية من هذه النسبة ستكون على سكان منطقة الساحل في خطر التغذية والتنمية وينعكس بشكل مباشر على العنف في المنطقة⁴⁶.

وفي القطاع الزراعي ونظرا للطبيعة الجغرافية القاسية الصحراوية تواجه دول المنطقة مشاكل إقتصادية فمالي تعتمد على هذا القطاع بشكل كبير، إلا أنه 20 بالمائة من أراضي مالي صالحة للزراعة فقط كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر التصحر كقلة الأمطار التي تصل إلى دون المتوسط، إضافة إلى مشكلة الجفاف التي أرقت حكومات هذه الدول، ففي النيجر واجه قرابة 2,5 مليون شخص مجاعة قاسية نتيجة الجفاف وهجوم الجراد على المحاصيل الزراعية سنة 2005، أما فيما يتعلق بدولة موريتانيا لا يزال النشاط الزراعي التقليدي يمثل أهم النشاطات الإقتصادية التي تستوعب شريحة عريضة من السكان المحليين إذ تتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 53 بالمائة من اليد العاملة، إلا أنه كان هذا القطاع الأكثر تضررا بظروف الجفاف المناخية الصحراوية الحارة .

إن ضعف التنمية مع تفشي الفقر في المنطقة أثربشكل كبير على الإقتصاد في الساحل ومع إرتفاع نسبة الفقر زاد التأثير أكثر⁴⁷، فإستنادا للمؤتمر العالمي للمياه فإن حوالي 75 بالمائة من هذه المدن في العالم الثالث تستطيع الحصول على إمدادات كافية من المياه ولكن هذه النسبة لا تتجاوز 20 بالمائة فيما يتعلق سكان الريف وهو ما حصل بالإسقاط على دول الساحل الإفريقي، وبالتالي التنمية مؤشر أساسي في التغلب على الهشاشة الإقتصادية والفشل الدولاتي كما يوضحه لنا الجدول التالي*:

جدول رقم2: العلاقة بين التنمية والفشل الدولاتي في دول منطقة الساحل الإفريقي.

الدولة	مؤشر الدول الفاشلة الدرجة من الدرجة	ترتيب الدول في التنمية البشرية
	1 إلى 60	

د. قلاع الضروس سمير

المرتبة 134	درجة 2 من الدول المصنفة في الفاشلة	تشاد
المرتبة 160	عنف بنيوي وفشل إقتصادي	مالي
المرتبة 167	درجة 20 حروب أهلية و مديونية	النيجر
المرتبة 144	/	السنيغال
المرتبة 154	درجة 3 نزاعات إثنية وانقسام الدولة	السودان
المرتبة 136	درجة 39 انقلابات عسكرية	موريتانيا

Source: Jacques Roussellier, *Terrorisme in North Africa and the Sahel: AlQaida Franchise or Freelance*, Policy Breif, The middle East Institute, N34,2011, p 7 .

5- إستنتاجات الدراسة:

واستنتاجا لهذه الورقة البحثية وبناء على دراستنا لتوصيف البيئة العامة في منطقة الساحل الإفريقي التي تتسم بمجموعة من التعقيدات الإثنية والتاريخية والإقتصادية المنتجة للمخاطر المحدقة بالمنطقة حيث نتوصل إلى أنه يؤدي انفجار النزاعات الإثنية والعرقية بالمنطقة إلى تسلسل ردود الفعل المؤدية إلى زعزعة الإستقرار بكامل الفضاء الساحلي، وتضاعف الحرب الليبية من هذه المخاطر. كما يمثل هذا الفضاء ملجأ آمنا نسبيا لشبكة الجماعات المسلحة الدولية، إذ تجد فيه التسهيلات للتدريب العسكري وانتداب عناصر مقاتلة (إغتيالات وعمليات تفجيرية إنتحارية واختطاف وقرصنة ومراكز للتدريب)، ومنه يمثل هذا الفضاء منطقة رمادية تسهل فيها المعاملات غير المشروعة كتجارة الأسلحة والمخدرات والسيارات والسجائر والاتجار بالبشر، فضلا عن تكوين جماعات لترويج وتسريب الأفكار الإسلامية المتشددة، كما تتصارع الدول العظمى سعيا إلى السيطرة على الثروات النفطية في المنطقة كالنفط والغاز واليورانيوم، فمحاولات زعزعة النظام التشادي عبر جنوب السودان تعود إلى أطماع هذه الدول كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما من الدول الصناعية الصاعدة ورغبتها في السيطرة على هذا المجال الجيوسياسي، لقطع الطريق على الصين التي تسعى أيضا إلى تأمين مواردها النفطية المستقبلية من خلال الحفاظ على تمركزها جغرافيا واستراتيجيا بالمنطقة (خاصة جنوب السودان) ، واستخلاصا، يمكن القول بأن سبب إنتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل الإفريقي من حيث الجوهر والأساس إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن التقسيم العشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية والتي لم يراع فيها خصوصية التركيبة الإجتماعية، فلقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت علاقات المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية العودة.

الإحالات والهوامش:

¹ Andre Bourgeot, "Sahara : espace géostratégique et enjeux politique(niger)", Chaier des recherches CNRS labouratoire d'anthropologie sociale, Autrepart(16) , 2000 , p43.

² Henri Plangol et Francois Lanche, "La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien", report presente par les depute a l' assemble national française , N 4431 , 6 mars 2012, p7 .

³ Johannie Carson et Armand Colin ", Defis securitaires transationaux En Afrique" , Revue Internationale Et Strategique, N79, 2010 , sans page.

⁴ Gerard francois Demont , "La geopolitique Des Poupilations Du Sahel", article present dans le caheir du CEREM (centre d'etudes et de recherches de l'ecole militaire , N13, 7 avril 2010.

⁵ تقرير برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، "جمهورية النيجر: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، مذكرة مقدمة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، الدورة 107 بتقرير مصنف تحت رقم EB2012/107/R12، روما 13/12 ديسمبر 2012، ص 1.

⁶ مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، مجلة العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 21.

⁷ نفس المرجع، ص 21.

⁸ وولترودني، أوروبا وتخلّف أفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 34، 1988، ص 191.

⁹ Colonel Dan Hink, **Conflict and conflict Resoulition in the sahel**, The Tuareg in surgency in mali, may1998,p 1.

¹⁰Yvan Jonchay, "L'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S »", Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957, page 174 .

¹¹Antonie Socpa, **Ethnicité et Etat Post Colonial en afrique**, research School CNWS, pays-bas :leiden university, P.Obox ,p188.

¹² تقرير برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، "جمهورية النيجر: تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر"، مرجع سابق الذكر، ص 2.

* ترتبط الأرقام الإقتصادية بالمؤشرات السياسية فكل مازادت التنمية ومؤشرات النمو زادت الديمقراطية وقل مستوى العنف السياسي، فمستوى الدخل الفردي السنوي في دولة النيجر إرتفع من 561 دولارا أمريكيا سنة 2000 إلى 641 دولارا أمريكيا سنة 2011 بالدولار الأمريكي الثابت، في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2011.

¹³ جيروم تابيانا، "نيزد المتمردين:الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين التشاد والسودان"، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، مارس 2011، ص 11.

¹⁴William Guiningham, "**Theoritical framework for Conflict Resoulition**", A thesis submitted in complete fulfilment of the requirements for the degree of Master of Literature in Political Studies, The University of Auckland, 1998. Obtenu dans le 18 janvier 2013 sur le site électronique :

<http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm#conflict>

¹⁵Daniel Posner, "**Institution and ethenic polities in africa**", Cmbridge University press 2009, p2.

¹⁶أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص 25.

¹⁷خالد حنفي علي، "موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، أكتوبر 2003، ص 207.

¹⁸أحمد مكرم النهدي، "موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 6، سبتمبر 2010، ص 47.

¹⁹Phelipe Lopez Sepile, **Geopolitique de petrole**, traduction vers langue arabic dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse,2006,p 135.

²⁰كولن كامبيل وفروكه ليزينبوركس وآخرون، ترجمة: عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004، ص 76.

²¹نادية عبد الفتاح، تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا، جامعة القاهرة: التقرير الإستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية، 2006، ص 115.

²² نفس المرجع، ص 14.

²³ عبد الملك عودة، "أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا"، القاهرة: الأهرام الإقتصادي، العدد 2036، جريدة الأهرام المصرية، 14 جانفي 2006، ص 09.

²⁴ جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا، إستراتيجية جديدة للتنافس"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ص 09.

²⁵ خالد حنفي علي، "الشركات العالمية ... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جويلية 2007، ص 91.

²⁶ خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 96.

*تجدد الإشارة أنه بعد إنفصال الجنوب عن الشمال في 9 جويلية 2011 تراجع نصيب السودان من حصة النفط، حيث كان الصراع على النفط من أبرز أسباب الإنفصال وبمساعدة أطراف دولية مباشرة ودخول قوى غير تقليدية وصاعدة، فالسلطات الأمريكية وشركاتها البترولية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في الجنوب، حيث إنطلقت نظرة الولايات المتحدة للسودان من واقع إستراتيجيتها الكونية في إطار الحرب الباردة وبحثها عن مواقع للنفوذ ومحاصرة الصعود الصيني، وجاء عرض المعونة الأمريكية مند النصف الثاني من القرن الماضي أين إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع حركات التمرد في الجنوب وتدعيمهم في إعلان دولة الجنوب. وتعد السودان من أهم الدول المنتجة للنفط قبل إنفصاله وحسب تقديرات وزارة الطاقة السودانية يبلغ إنتاج النفط 5 ملايين برميل سنة 2007 ويبلغ الإحتياطي المثبت قرابة 2 مليار برميل سنة 2009 قبل الإنفصال.

²⁷ Philipp Heinrigs, *Le Pétrole et le Gaz, Atlas de l'Intégration Régionale en Afrique de l'Ouest*, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CEDEAO, avril 2007, p 12

²⁸ Philipp Heinrigs, op- cit, 11.

²⁹ Ibid, p 14.

³⁰ Ibid, p 15.

³¹ Frances Stewart, *Horizontal Inequalities and conflict : An Introduction and some hypotheses*, Part one: concept and issue (ethnic violence as a proportion of a major political violence : 1946-2004), calculated from marshall, 2006, p 12.

³² محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002، ص 10.

³³ Mehdi Taje, "Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain", NDC Occasional paper, academic Research Branch, (Rome, December 2006), p 2.

³⁴ Mahdi Taje, "Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain", op cit, p 22.

³⁵ أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 80-83.

³⁶ أمين أحمد زين العابدين، مشكلة أبيي، مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الإستعمار والطريق إلى الحل، الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، العدد 8، ص 22.

³⁷ مهدي تاج، "المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص 9.

³⁹ Gaodo Alzouma, "The State and the rebel : Online nationalisme in niger", Routledge : journal of contemporary african studies, Vol 27, N4, octobre 2009, p 484.

⁴⁰ صبيح قنصوه، التحولات الديمقراطية في أفريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل، الموسوعة الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ماي 1997، ص 115.

⁴¹راوية توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2006، ص51.

⁴²حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر العولمة ، أي مستقبل؟ القاهرة : مكتبة مدبولي ، العدد 1 ، ص 29.

Jean Jacques Roche, Quelle politique de securite' pour l'apres guerre froide realise de securite'a l'aude du 20 siecle, par Jérôme Montés, **Etudes internationales**, vol n1, 2002, p187-188.

⁴³Paul Wilkinson, **Terrorisme and the liberal state**, NewYork :jhon wiley, 1977, p 30 .

⁴⁴بدون كاتب، القرن الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية، الملف الإستراتيجي، مركز القدس للدراسات الدولية، العدد 51، السنة الخامسة ، فيفري 2007، ص31.

⁴⁵ في هذا السياق نشير إلى أنه في سنة 2006 كانت النيجر أقل الدول نموا من حيث الدخل الفردي المقدر ب: أقل من دولار في اليوم الواحد، وبمعدل 136 دولار في السنة. ونجد أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالي 60%، وفي موريتانيا 32%. للمزيد من التعمق أنظر: أمحمد برقوق، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص5.

⁴⁶Pierre Jacquemot et Serge Michalof, " Le Développement du Sahel et en particulier du Mali, paris" **Institut de Relations Internationales et Strategiques**, Mai 2013, p 6 .

⁴⁷جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء ،تر:أحمد فؤاد بلبع ، الكويت :عالم المعرفة ، 1986، ص185.

* ملاحظة: الجدول مقتبس كما هو موضح أسفل الجدول بمزيد من التعديل والتصرف من طرف الباحث.